الأمم المتحدة

A/C.3/55/L.64

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 November 2000
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والخمسون**
**اللجنة الثالثة**

البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال
**مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين**

**الأرجنتين، إكوادور، بوليفيا، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، موناكو، النرويج، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار**

**حالة حقوق الإنسان في هايتي**

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تسترشد** بالمبادئ المجسَّدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]، وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣]،

**وإذ تشير** إلى قرارها ١٨٧/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٤]، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٣) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٣ (E/2000/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

**وإذ تحيط علما** بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديانغ[٥]،

**وإذ تضع في اعتبارها** تقرير الأمين العام عن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي[٦]، وإذ تضع في حسبانها بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠[٧]،

**وإذ تحيط علما** بالتقرير المقدم من المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه[٨]، وإذ تشجِّع حكومة هايتي على المتابعة النشطة للتوصيات الواردة فيه،

**وإذ تدرك** الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا المبدأ وتعزيزه والترويج له،

**وإذ تحيط علما** بإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بغية تعزيز الفعالية المؤسسية للشرطة والقضاء، وتنسيق حوار المجتمع الدولي مع الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في هايتي،

**وإذ تثني** على عمل منظمة الدول الأمريكية في هايتي، وخصوصا جهودها المبذولة لتعزيز الحوار فيما بين الجهات الفاعلة السياسية في هايتي، فضلا عن جماعات المجتمع المدني، وذلك في أعقاب إجراء الانتخابات التشريعية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠،

**وإذ تعرب عن القلق** إزاء عدم إيجاد حل حتى الآن فيما يتصل بأوجه القصور التي انطوت عليها انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، ولا سيما تلك التي كشف عنها المراقبون الوطنيون والدوليون وبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية،

**وإذ تؤكد** أهمية انتخاب برلمان بصورة مشروعة من أجل إرساء الديمقراطية وإقرار سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لصالح جميع سكان هايتي،

**وإذ تلاحظ بارتياح** الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية لمكافحة الإفلات من العقاب، والتي أسفرت عن إدانة ضباط الشرطة المسؤولين عن مذبحة كارفور - فوي وبدء المحاكمة المتصلة بمذبحة رابوتو،

---

(٥) انظر: A/55/335.

(٦) A/55/154.

(٧) S/PRST/2000/8.

(٨) E/CN.4/2000/68/Add.3.

**وإذ تعرب عن استيائها** من الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الصحفيون في ممارسة حرية التعبير منذ الأحداث الخطيرة التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

**وإذ تشير** إلى بيانات السلطات الهايتية ومؤداها أن الحكومة لا تزال ملتزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان، **وإذ تشجع** على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين تعزيز تلك الحقوق والدفاع عنها وكفالتها،

**وإذ تشدد أيضا** على ضرورة تمثيل المجلس الانتخابي المؤقت تمثيلا كاملا للقوى السياسية في هايتي، بما في ذلك المعارضة، وضرورة تحلِّيه بالنزاهة، والحياد والفعالية لدى الإعداد للانتخابات القادمة الرئاسية منها والخاصة بمجلس الشيوخ، وخلال تلك الانتخابات،

١ - **تعرب عن امتنانها** للأمين العام ولممثله الخاص في هايتي وللخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي لجهودهم المتواصلة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٢ - **تثني** على بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لما قدمته من تدريب للشرطة الوطنية الهايتية والإشراف عليها، وعلى البعثة المدنية الدولية في هايتي لرصدها حالة حقوق الإنسان في هايتي وللأنشطة التي اضطلعت بها دعما للمؤسسات الديمقراطية، وقد انقضت ولايتا البعثتين في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، مما فتح المجال لإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي التي كلِّفت بتوطيد النتائج المحصّلة في هذا الصدد ومواصلة العمل على أساسها؛

٣ - **تشدد** على ضرورة أن تواصل الشرطة الوطنية الهايتية بذل جهود أكثر فعالية بغية تحسين أدائها بطرق من جملتها المساعدة التقنية، والتدريب والتثقيف، وذلك من أجل أداء وظائفها بكفاءة في إطار احترام حقوق الإنسان بغية وقف التفاقم المفزع لحالة انعدام الأمن في البلد؛

٤ - **تجدد** دعوتها إلى حكومة هايتي للتصديق في أقرب وقت ممكن على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٩]، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[١٠]؛

---

(٩) القرار ٤٦/٣٩، المرفق.

(١٠) انظر القرارين ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق، و ١٢٨/٤٤، المرفق.

٥ - **تطلب** إلى جميع الحكومات المهتمة أن تتيح لحكومة هايتي المعلومات والمستندات التي تمكنها من مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية فعلا لمكافحة الإفلات من العقاب وتيسير عملية المصالحة؛

٦ - **تهيب** بحكومة هايتي أن تواصل إجراء إصلاحات هيكلية في جهازي الشرطة والقضاء، وتحسين قطاع السجون، وأن تحقق حسب الأصول في الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية، وأن تقاضي مرتكبي هذه الجرائم وفقا للقانون الهايتي، وأن تتخذ إجراءات حازمة للقضاء على أي انتهاكات لا تزال قائمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز غير المشروعة، واعتقال السلطات للأفراد في انتهاك للأوامر القضائية الصادرة بالإفراج عنهم، وأن تكفل سلامة الإجراءات القانونية خلال فترة زمنية معقولة؛

٧ - **تؤكد من جديد** ما للتحقيقات التي تجريها اللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل من أهمية بالنسبة لمكافحة الإفلات من العقاب ولتنفيذ عملية انتقال ومصالحة وطنية حقيقية وفعلية، وتشجع حكومة هايتي على مواصلة إقامة دعاوى قضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ممن حددت هويتهم اللجنة الوطنية، وأن تقيم مرافق فعالة لمساعدة الضحايا، وخصوصا النساء والأطفال وأفراد أسرهم؛

٨ - **ترحب** بقرار المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية القاضي بأن تقوم تلك المنظمة، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية وغيرها من الجهات السياسية الفاعلة وجماعات المجتمع المدني، بتقديم الدعم للحكومة الهايتية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، وذلك من أجل القيام، بأسرع وقت ممكن، بتبيان أي خيارات محتملة وتقديم التوصيات لتذليل الصعوبات الناجمة عن التفسيرات المتضاربة للقانون الانتخابي، وتعرب عن الأمل في أن يسفر ذلك عن اتخاذ حكومة هايتي وغيرها من السلطات لإجراءات تقويمية ملموسة، ومواصلة تعزيز عملية إحلال الديمقراطية في ذلك البلد؛

٩ - **تلاحظ مع الاهتمام** الانتخابات الرئاسية والانتخابات لتجديد عضوية ثلث مجلس الشيوخ، والتي ستجرى قريبا، وتحث حكومة هايتي وغيرها من السلطات على كفالة ما يلزم من ضمانات لإجراء تلك الانتخابات في جو يتسم بالشفافية، والأمن والمصداقية، بالاتفاق مع الجهات الفاعلة السياسية وجماعات المجتمع المدني في هايتي، بطرق من بينها إعادة المصداقية إلى المجلس الانتخابي المؤقت، ومن خلال إقامة حوار حقيقي، بدعم من المجتمع الدولي، بما فيه منظمة الدول الأمريكية؛

١٠ - **تذكر مع التقدير** بمبادرة حكومة هايتي إلى اعتماد تدابير لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة ومناهضة العنف الذي تتعرض له، بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجموعات النسائية، وذلك عن طريق تدريب موظفي القضاء ونشر المعلومات عن حقوق المرأة على جميع مستويات نظام التعليم، وتشجع هايتي على مواصلة هذه الجهود؛

١١ - **تشجع** حكومة هايتي على مواصلة تعزيز حقوق الطفل، ولا سيما حقه في التعليم؛

١٢ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما فيه مؤسسات بريتون وودز، إلى النظر، عندما تسمح الظروف بذلك، في مواصلة المشاركة في إعادة بناء هايتي وتنميتها؛

١٣ - **تشجع** حكومة هايتي على الإسهام في تدعيم مكتب حماية المواطنين بشتى الوسائل، بما فيها التمثيل الإقليمي حسب الاقتضاء، الذي ينطوي على منظور جنساني، من خلال وضع برنامج للتعاون التقني، بالتعاون الوثيق مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبمساعدتهما؛

١٤ - **تقرر** مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها السادسة والخمسين.